مفهوم الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية في المملكة الأردنية الهاشمية(دراسة تحليلية)

*كمال جميل الربضي**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية، الذي بات يؤدي دورا مهما وأساسيا في تطوير المستوى التعليمي وتحسينه داخل هذه الكليات، وقد جرى تحليل شامل لمقومات هذه الكليات ومدى توافرها بالشكل المتكامل كي ترتقي بمخرجاتها.

وقد تناولت الدراسة المنشآت الرياضية والمختبرات وأعداد أعضاء الهيئة التدريسية ومستواتها والمناهج التعليمية، ومن خلال تحليل هذه المقومات استنتج الباحث أن هناك ضعفا كبيرا فيها باستثناء كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية، التي امتازت عن الكليات الأخرى بتوفير الكادر العلمي والمنشآت الرياضية ذات المواصفات العالمية إلى حد ما، والمختبرات الفسيولوجية والحركية التي تحتاج هي الأخرى إلى تطوير وتحديث.

كما أن المناهج المستخدمة ما زالت تقليدية وغير متابعة لما هو حديث في العالم. وقد أوصى الباحث بإغلاق كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية واليرموك ومؤتة والهاشمية وإلحاقها بكلية التربية الرياضية بالجامعة الاردنية، وضرورة الانفتاح على كليات التربية الرياضية إقليميا وعالميا لتبادل المعرفة والخبرات.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة امتحان القدرات البدنية واعتباره جزءا مهما في اختيار طلبة الكلية، وهذا يستدعي استثناء كليات التربية الرياضية واعتبارها جزءا مهما في اختيار طلبة الكلية، كما يستدعي استثناء كليات التربية الرياضية من قائمة القبول الموحد، وأوصى الباحث أيضاً بضرورة اختيار فريق خاص داخل الكلية يتمتع بكفاءة عالية لتطبيق القواعد الأساسية للجودة الشاملة وإجراء تقييم مرحلي مستمر لكل العمليات التدريسية.

الكلمات الدالة:الجودة الشاملة، التربية الرياضية، المنشآت الرياضية.

المقدمة

الاطار النظري

بدأ اهتمام المجتمعات بالرياضة يتزايد يوما بعد يوم، ولم يعد بمقدور أحد أن يقلل من أهمية الرياضة وقيمتها الفعلية باعتبارها حركة تربوية وحركة وطنية، تنمي الانتماء وتذيب الفوارق بين المجتمع الواحد. لهذا كله أعطت الدول اهتماما كبيرا لها، حيث بدأت تضع مقررات دراسية في المدارس والجامعات والمعاهد، تجاوزت ذلك إلى الشركات والمؤسسات الخاصة، من أجل البناء والتنمية بدلا من أن تكون أداة استهلاك وضياع، وجعل الرياضة جزءا من حل المشكلات بدلا من أن تكون جزءا من المشكلة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الرياضة اليوم وصلت الى كل بيت أصبحت عامل جذب في مجالات الدعاية والاعلان والتسويق والسياسة، وصارت البرامج الاعلامية الرياضية صاحبة الحظ الاوفر في المتابعة والقراءة والمشاهدة. فالحركة الرياضية أصبحت مرتبطة ارتباطا جدليا بالحركة التربوية ومضامينها التنموية والثقافية والاخلاقية، كما تساهم في تحقيق التبادل الحضاري والثقافي والاتصال والتفاعل بين الشعوب، كل هذا يقودنا الى ضرورة جعل الرياضة في جامعاتنا في حالة مثالية بكل أبعادها الاكاديمية والادارية. كي نتمكن من تزويد الطلبة بكل ما هو جديد في الحقل الرياضي الذي ما زال يحتاج الى الكثير من البحث والدراسة، وخاصة ان الجامعات بشكل عام وكليات التربية الرياضية بشكل خاص، أصبحت بوتقة تنصهر فيها أهم فئة في المجتمع، وهي تصنع الرجال والقيادات وفيها تتجسد تطلعات الشباب وآمالهم، وفي رجالها تتشكل الآراء والافكار الناقدة للادارة والتدريس والسلوك وغيرها الكثير.

مستوى التدريس في جامعتنا بشكل عام في تراجع، وهذا

* كلية التربية الرياضية، الجامعة الاردنية. تاريخ استلام البحث 2009/12/22، وتاريخ قبوله 2011/5/1.

©2011 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الامر يقوله قادة الحركة التربوية في الاردن. كما قالت السيدة ليلى شرف، عضو مجلس الاعيان، إن الذي أضعف التعليم الجامعي في الاردن كثرة الإقبال عليه أي كثرة أعداد الطلبة، دون أن تكون الجامعات الخاصة والعامة مستعدة لمثل هذه الوضع، إلى أن بات أمر الجامعات الحكومية منتفخة متعثرة بالأعداد التي يتم ضخها في جميع كلياتها دون أن تكون البنية التحتية لهذه الجامعات مهيئة لذلك. وهذا أساء الى مستوى التعليم العالي في الاردن، وهذا ينطبق تماما على كليات التربية الرياضية في جامعاتنا الاردنية.

وهناك اختلال واضح بين الطلبة والاساتذة والادارة، كما أن هناك خللاً في التعيينات الادارية والاكادمية، ولا نبالغ إذا قلنا إن هناك تجاوزا كبيرا على التقاليد الاكادمية التي بينت في جامعاتنا عبر سنوات طويلة. أصبحت اختيار القيادات الادارية غير قائم على الكفاءة والخبرة والقدرة على قيادة الجامعات، وهذا كله يؤدي دون أدنى شك الى تحويل العملية التعليمية الى روتين فقد قيمته وتحول الى ضعف مدمر، انعكس على العملية التدريسية بدرجات سلبية، وهذا يؤدي الى عكس صورة غير مرضية وسمعة غير لائقة عن جامعاتنا بشكل عام، وكليات التربية الرياضية بشكل خاص. نحن الان بحاجة ماسة إلى مراجعة جادة للانتقال الى مرحلة الاصلاح والجودة، وإعادة الهيبة إلى جامعتنا وكليتنا، من خلال الاستمرار والاصرار على ضرورة الاصلاح والتحسين والتطوير، وخاصة أن طلبة الجامعات هم رأس المال الحقيقي لها، لذا لابد من العمل على تنمية وعيهم وأفقهم الإنساني، وبناء الشعور لديهم بالانتماء للجامعة التي تحتضنهم، وتبعدهم عن صور الانفلات والضياع التي أصبحت تشكل خطورة كبيرة على مسيرة الجامعات، والتي عليها أن يؤسس من خلال قوانينها وأنظمتها تقاليد وأعراف جامعية تميز الطالب الجامعي عن غيره، من خلال الاحترام للنظام والقانون، وليس عكس ذلك، كما هو الحاصل في جامعاتنا بين الحين والآخر، أما الأستاذ الجامعي، خاصة في كليات التربية الرياضية فلا بد من ان يعطي صورة مثالية أمام طلابه ومجتمعه، وهذا يستدعي من القيادات الجامعية ان تهتم بحسن الاختيار بكفاءة العلمية والاخلاقية، مع توفير الاحتياجات اللازمة والظروف الموضوعية للاستاذ الجامعي كي يكون مبدعا منتجا ونموذجا يحتذى به. كي تبقى الصورة المثالية للاستاذ والطالب معا في الذاكرة من خلال إبداعهم وتفوقهم وتعاونهم، للاتحاق بركب الحضارة العالمية المتطورة، والقدرة على مواكبة التطورات التي تطرأ في كل يوم على ميادين العلوم المختلفة، وخاصة أن البحث العلمي أصبح ضرورة ملحة لكل دول العالم التي تنشد التطور والبناء. رغم أنه أي البحث العلمي هو الآخر يعاني من ضعف الدعم المخصص لذلك، وإن وجد لا يعول عليه للتطوير والبناء والازدهار، إضافة الى عدم وجود مؤسسات تخطيط للمشاريع والبرامج البحثية، وغن وجدت فهي ضعيفة ولا تفي بالغرض، كل ذلك سوف يؤدي إذا بقي الحال على حاله إلى هجرة الكفاءات العلمية الى خارج البلاد، وهذا ما هو حاصل في جامعاتنا الى حد كبير. وهذه واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه البحث العلمي في كلياتنا، لذلك لا بد من تثقيف الناشئة وتربيتهم تربية علمية تتيح لهم الفرص لامتلاك الخبرات والمعارف والمهارات والكفاءات التي تصقل شخصيتهم وتساعد في إعداد أجيال من علماء المستقبل، وبالتالي سيكون لدينا جيل مؤمن باهمية البحث العلمي في تعزيز قدراتنا لمواجهة الصراعات والمنافسات المثيرة بين الامم، كي تتمكن الجامعات الاردنية من مواكبة ما هو جديد في جامعات العالم. ليس فقط من حيث البحث العلمي فحسب بل من حيث جودة النظم الادارية الحديثة التي ما زالت إدارات جامعاتنا تعتمد في اتخاذ قرارتها على المزاجية الفردية والمحسوبية والكيدية، الامر التي يترتب عليه التوتر والغضب وعدم الرضى واشاعة الفوضى بين العاملين.

وباعتقادنا أن ادارة الجامعات تتحمل المسؤولية الاولى في إحداث هذه الصور والمشاهد التي نراها يوميا في جامعاتنا، وهذا كله ينعكس على عمل وانجازات اعضاء الهيئة التدريسية والادارية، ويمتد ذلك إلى الطالب دون الاخذ بالاعتبار مصالحه وخاصة انهم في تزايد دائم عاما بعد عام، وباعداد تفوق التصور، مع عدم توفير القاعات والمدرجات التدريسية التي تتناسب مع هذا التزايد، مما أحدث ارباكا كبيرا في الإدارة من جهة وأعضاء الهيئة التدريسية من جهة اخرى، الذين هم اصلا لا تفي اعدادهم بالغرض، حيث تعاني الجامعات الاردنية من نقص واضح في أعداد الهيئة التدريسية المتفرغين والمشهود لهم بالتميز العلمي وجودة أدائهم، ومن رتب أكاديمية مختلفة، وان يتناسب هذا العدد مع عدد الطلاب بحيث تكون النسبة كما هو موجود عالميا وهو(1:12) وفي حدها الاعلى(1:15) أي لكل 12 طالبًا مدرس، وهذه النسب التي يعتمد عليها في عملية الجودة، غير موجودة في جامعاتنا التي وصل الى (1:30) الى حد ما هذه النسبة تعطي الفرد التفكير جيدا في جودة خريجينا وكيف يكون عطاؤه في سوق العمل، وكما معروف لدينا أنه كلما قل عدد الطلبة في المجموعة الواحدة كان عطاء عضو الهيئة التدريسية افضل.

وقت قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بمراجعة الكثير من المخترحات للارتقاء بمستوى برامج الدكتوراه في

الجامعات الاردنية، ومن ضمنها كلية التربية الرياضية بالجاماعت الاردنية، حيث فتحت برنامج الدكتوراه قبل أكثر من ثلاثة أعوام، وإقدام الوزارة على مراجعة هذا الموضوع نعتبرها خطوة رائدة في الطريق للجودة الشاملة وتطوير برامج الدراسات العليا، إذ فتحت الكثير من جامعاتنا ابوابها للجودة الشاملة وتطوير برامج الدراسات العليا، وخاصة برنامج الدكتوراه، وأصبح الهدف الاساسي في ذلك هو الكسب العلمي، وهذا باعتقادي واحد من الاسباب التي دعت وزارة التعليم العالي لاقرار الكفاءة وامتحان التوفل في الدراسات العليا، إضافة الى تزاحم الناس على الشهادات العليا وخاصة الدكتوراه من اجل المكانة الاجتماعية، والدخل المادي والحصول على المناصب العليا في الدولة، وليس من اجل العلم ذاته. وكما هو معروف عالمياً أن الذين يتوجهون الى الدراسات العليا يجب أن يكون لديهم القدرة والموهبة على البحث، وحب العلم للوصول الى الحقيقة والالتزام بنشرها لخدمة البشرية جمعاء، انطلاقا من مسؤولية المعرفة السائدة اليوم وربما ستسود في مجتمع الغد ايضاً.

لكن ما يجري في وزارة التعليم العالي حول هذه الموضوع لا يتناسب مع أفكار الطلبة لا بل بعضهم إن لم يكن الجميع اعتبر هذه الافكار عائقا كبيرا أمام طموحاتهم، لكنها حقيقة تشكل ضمانة كبيرة وسمعة طيبة لهم ولجامعاتهم في إعداد رسائلهم، وفي هذه الحالة لو بعثت هذه الرسائل الى جهة متخصصة داخل البلاد او خارجها فليس هناك ما يخيف طلابنا رغم انها شروط مكلفة ماديا وزمنيا، لكنها شروط مهمة لضمان الجودة والنوعية، وضمان الحصول على نتائج تعزز مكانة الجامعات الاردنية في وسط التعليم العالي عربيا وعالميا، لانه ومن خلال التجربة والملاحظة وجدنا ان عوامل الشفقة بالطالب هي الغالبة في عملية المناقشة وإعطاء الطلبة مجالا للتهاون برسائلهم، وتقديمها كيفما كانت، لذلك فإن تشكيل لجنة مناقشة من خارج الجامعة التي يدرس بها الطالب بعيدا عن التاثيرات من هنا وهناك ربما يكون أكثر قرباً من الدقة.

والمشكلة الكبيرة الآن هي تنظيم وترتيب العلم والمعرفة، حيث ستصبح الافكار والمعلومات والحوارات العلمية هي المحور الاساسي للمجتمع، وما الجامعات الا مساحات كبيرة تستوعب كل هذه الافكار وتتمكن من اصدار القرارات الصائبة من خلال استخدام المهارات العقلية خلال مراحل التطبيق. وعلينا ان نعترف بأن قدرات طلابنا الآن ليست بمستوى ما يجري في العالم من تغيير وتطبيق وتحليل واستيعاب للمعرفة، نعم يذهب طلابنا الى المدارس والمؤسسات المختلفة في تخصصاتهم لغرض تطبيق معارفهم وما تعلموه في الجامعة، لكن ما زال طالبنا غير واعٍ للقيمة الحقيقة لهذه الفرصة الممنوحة له، فاقبالهم على المدرسة لغرض التطبيق قليل، وتحضيرهم للمادة التي سيطبقها المدرس عليهم تكاد تكون معدومة، وعلاقتهم بالميدان تحتاج الى زيادة المعرفة عندهم بأهمية ذلك خلال حياتهم العلمية. وهذا يعتمد على إدارة كلياتهم وجدية مدرسيهم في متابعة هذا الجانب المهم من حياة طلبة الجامعات وخاصة كليات التربية الرياضية.

فالاهداف التي نقوم بوضعها للمواد التي ندرسها في جامعاتنا ، غالبا ما تكون منقولة من نظم تربية قديمة، وبعض الافكار من المدرسين واجتهاداتهم النابعة من الخبرة والتجربة والمشاهدة، لكن لابد من الاعتراف صراحة أنه للآن لم تقم كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية، وربما يمتد هذا الى كليات أخرى، لم تقم بوضع معايير دقيقة لكيفية تحقيق هذه الاهداف ووضع معيار يزودنا بدرجة ودقة تحققها. لذا لا بد من وضع معايير لقياس مدى نجاح وتحقيق الاهداف التي قمنا بوضعها، ومدى المعرفة بالخبرات والمهارات كي يبقى على درجة عالية من التميز، وخاصة ان التعليم أصبح من اولوياتنا الوطنية وعنصرا أساسيا في مسيرتنا التنموية.

لذلك نؤكد باستمرار على ضرورة تمشي خططنا التنموية في المجال التعليمي وخاصة الدراسات العليا مع افضل المعايير الدولية، من خلال تحديث المناهج وأساليب تدريسها وتطوير جودة ونوعية مقترحات التعليم في كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية؛ كي تتمكن من إعداد كفاءات متخصصة وقادرة على رفد السوق المحلي والعربي لا بل العالمي، وإذا أردنا أن نكون جزءاً من المنظومة الدولية، فعلينا بالتجديد والتحديث لانها سمة العصر، ولكن يجب أن نكون عقلانيين، وألا نهرول وراء الآخرين دون تفكير بحجة التغيير. وعلينا أن نعرف أنه ليس بالضرورة أن تقود كل التغييرات إلى التطور، لكن كل التطورات تتطلب التغيير نحو الأفضل والأجود.

أهمية الدراسة ومشكلتها

تظهر أهمية هذه الدراسة كونها ترتكز على دراسة موضوع بات يؤدي دورا مهما وأساسيا في الجامعات الاردنية، لاسيما أن بعض الجامعات الحكومية منها والخاصة تفكر في فتح كليات رياضية جديدة أو اقسام بكليات داخل الجامعة، دون أن يكون لديهم مقومات حقيقية لفتحها ممثلة في الصالات الرياضية، والكادر العلمي، والمناهج الدراسية، والمختبرات الفسيولوجية والحركية والتشريحية، مما يؤدي الى الوصول لمستقبل غير واضح لهذه الكليات، وهذا يشكل خطورة كبيرة

على مخرجاتها، مما ينعكس سلبا على عملية التدريس في المدارس والجامعات، والأندية الرياضية، ومراكز الشباب وفي كل المؤسسات التي تعنى بالرياضة، لا بل وصل الامر عند بعض الكليات إلى تخريج طلبة دون أن تعترف مؤسسات الدولة بهم، وتمنعهم من العمل فيها، فأصبح فتح الكلية أو القسم دون النظر لمقومات نجاحه واستمرارية وجوده، فإذا لم تتوافر مقومات الجودة الشاملة لكليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية، وإذا اردنا فعلا استمرارية هذه الكليات على المدى البعيد، فلا بد من إعادة النظر في هذه الكليات والعمل على اصلاحها في كافة الجوانب المختلفة التي اشرنا اليها كي تبقى مخرجاتها قوية وذات سمعة طيبة في الوسط المحلي والعربي والعالمي، وخاصة اننا نعيش صراعا قويا بين الدول العربية الناشئة في هذا الجانب لاستقطاب الافضل، وأن السوق أصبح مفتوحا أمام الجميع والغالب دائما هو الاجدر والاقوى علميا، فاذا لم تكن قويا علميا وذا معرفة واسعة في مجال تخصصك، فلن تجد من يسأل عنك، أو يستعين بك في أبسط الاشياء التخصصية.

أمام هذا الانفتاح العالمي وسهولة انتشار المعرفة، لا بد من العمل في كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية على اتخاذ جميع الاجراءات لتحديد المشكلات التعليمية، وخاصة الميدانية، ووضع الحلول اللازمة لها قبل وقوعها. لذلك نرى ضرورة إدخال ضبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات التعليم في كليات التربية الرياضية، المتمثلة في القبول، وعضو هيئة التدريس، والمناهج الدراسية، والتمويل، والمختبرات الفسيولوجية والتشريحية والحركية والبحث العلمي، وإدخال تكنولوجيا الرياضة في العملية التعليمية ومتابعة ما هو جديد، كل هذه الجوانب تشكل تحديات ومشكلات كبيرة داخل كليات التربية الرياضية، لابد من ادراكها ووضع الحلول اللازمة لها، كي تكون هذه الكيات مهيأة للحصول على الشهادات العالمية لنظام الجودة كالايزو مثلا أو غيرها، ونكون بذلك قد نقلنا كليات التربية الرياضية نقلة نوعية في عملية التعليم، والارتقاء بمستوى مخرجاتها في جميع الجوانب التعليمية والتربوية والجسمية.

أهداف الدراسة

1- تعرف مفهوم إدارة الجودة الشاملة كمصطلح جديد داخل مؤسساتنا التربوية وخاصة الجامعات.

2- البحث في طريقة وأسلوب ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة بين جميع العاملين في كليات التربية الرياضية في المملكة الاردينة الهاشمية.

3- إجراء دراسة تحليلية على محتويات ومكونات كليات التربية الرياضية، ومدى ملاءمتها لتطبيق الجودة الشاملة في العملية التدريسية، مع وضع الخطط التنفيذية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع البرامج الموجودة في الكليات كمظهر من مظاهر الجودة الشاملة.

4- البحث في كيفية التواصل بين كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية، وضرورة التعاون فيما بينها، لتطبيق نظام الجودة الشاملة، بما يتفق مع النظم التعليمية العالمية.

5- تطوير عمل كليات التربية الرياضية وتحديثه ليكون أكثر قدرة على تخريج طلبة مؤهلين وقادرين على تلبية احتياجات المجتمع الرياضية والصحية والترويحية في الحاضر والمستقبل.

إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية

لم يقتصر مفهوم الجودة الشاملة على الصناعة والتجارة والصناعة والزراعة، لا بل بدأ يمتد الى المؤسسات التعليمية التربوية وتحديدا الى الجامعات، وبدأ يأخذ مفهوما أكثر اتساعا وشمولية عما كان عليه في بداية نشوئه، وتعني الجودة في المؤسسات التعليمية تطوير أدائها وتحسينه من جميع الجوانب، وذلك من خلال مشاركة جميع العاملين في المؤسسة بهدف تحقيق رغبات الزبون المتمثلة بالطلبة ذاتهم. ولا يتم ذلك إلا من خلال عمليات التنسيق داخل المؤسسة بين العاملين فيها لغرض التغلب على مشكلاتها. والصفة المميزة لهذه العملية هي الاستمرارية الدائمة لتحسين الجودة التعليمية التي تعتمد على العلاقات بين الناس، حيث يكون لهم سلوك وردود أفعال تختلف باختلاف الحوافز والاهداف والمهارات الخاصة لكل منهم.

وعلينا أن نعرف أن هناك ثلاثة اطراف اساسية في المعادلة التعليمية هم الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والمنهاج، أما الطلبة فهم يشكلون العمق الحقيقي للعملية التدريسية، وهناك صعوبة كبيرة في تحديد المعايير الحقيقية لعملية قبول الطلبة في الجامعات ، فالمعدل أصبح عند بعض المؤسسات التعليمية غير كاف لاختيار الطالب الصالح، لذا عمدت إلى اجراء بعض الاساليب مثل المقابلات الشخصية أو اجراء امتحان القبول، أو الاكتفاء بمعدل االتوجيهي الذي يشترط فيه أن يكون عاليا. كل هذه الاجراءات يرضاها بعضهم، وبعضهم الآخر غير مقتنع بجزء منها، لغرض التحكم في الجودة كمدخل أساسي لعملية التعليم، فكل هذه الاجراءات هي عبارة عن سلوكيات من الصعب التحكم فيها للخروج بمنتج ذي جودة

عالية يتمثل في الخريج الذي يشارك في صنع جودته كما يقول أبو ديسة، أطراف عديدة متمثلة في عضو الهيئة التدريسية، الادارة الجامعية وأحيانا تؤدي الاسرة دورا مميزا في المخرجات، المتمثل في الخريج. هذه الاطراف تشارك مجتمعة في مخرجات عملية التعليم، فالهدف الاساسي في إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو إعداد الطلبة، إعدادا يتناسب مع احداث العصر وما يرافقه من تطورات وتغييرات مستمرة مرافقة لعملية التطوير التكنولوجي الكبير وتغيير المناهج، ويجب أن لا ينحصر دور الطالب في تلقي المعرفة بل لابد من إظهار قدر كاف من البراعة والابداع لتحويل تلك المعارف الى عمل تطبيق ميداني يعود بالفائدة على الطالب والمواطن أو المستهلك، ولا يتم ذلك الا بتوفير المناخ التعليمي الذي يسمح بحرية المناقشة والحوار والتعبير عما يدور في العقول، إضافة الى وضع مناهج تدريسية متطورة تتناسب مع الواقع وما يتطلبه من تغيرات تخدم الطالب ويتمكن من الاستفادة منها حينما ينتقل الى سوق العمل، مع التاكيد على عملية التحسين المستمرة في مستوى جودة ما يقدمه الخريج من خدمات، وتمكين مؤسسات التعليم وخاصة العالي منها في رفع مستوى جودة ما يقدمه الخريج من خدمات، وتمكين مؤسسات التعليم وخاصة العالي منها في رفع مستوى الاداء الفني والعملي. وقدرتها على مواجهة التحديات الاقليمية والعالمية في ظل العولمة، وانفتاح ثورة المعلومات وخاصة انه أصبح للتعليم عن بعد دور كبير في عملية التعليم والمنافسة. الذي يهمنا في هذا الجانب هو تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع من خلال الاجراءات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لعملية التطوير سواء كانت من ناحية القبول أو المناهج أو الابداع والبحث العلمي وعضو هيئة التدريس، وضرورة ربط هذه الجوانب مع بعضها والابتعاد عن التجزئة بين كل هذه العناصر التي تسهم في بناء عملية إدارة الجودة الشاملة في التعليم. لذا يجب أن لا يقتصر مفهوم الجودة الشاملة على الجوانب الصناعية والتجارية بل لا بد أن يمتد المفهوم إلى المؤسسات التربوية والتعليمية.

مفهوم الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية

السؤال المطروح، هل هناك جودة شاملة في كليات التربية الرياضية بالجامعات الاردنية؟

ما تعيشه كليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية لا يمكن ان نعتبره في مرحلة الجودة الشاملة، وحقيقة نحتاج الى وقت طويل وتغيير كبير في جميع الجوانب، لننتقل الى مرحلة الجودة الشاملة، وقبل البدء بالدخول في هذه المرحلة لا بد من العمل على توفير مستلزماتها لتطبيق نظام الجودة الشاملة لتتمكن من عمل التغيير نحو الافضل. فالمشكلة لا تنحصر فقط في الهيئة التدريسية كما يتصور بعضهم، بل تمتد المشكلة لتصل الى الاداري والفني، والاجهزة والادوات والساحات والقاعات والمكتبات والمختبرات والمناهج، فادخال الجودة لكل هذه الجهات بطرق سليمة وصحيحة وكافية ينتج لدينا مخرجات سليمة قادرة على القيام بواجباتها وتقديم خدماتها على اكمل صورة.

وعلى القيادات التربوية أن تضع هذه الابعاد أمامها وفي استراتيجياتها ولا تعطي اي اعتماد لاي كلية الا اذا توافرت هذه المدخلات في العملية التدريسية، وبالتالي سيكون لدينا خريج متميز، لديه القدرة على الاستمرارية في العمل وفي أي موقع يتواجد فيه معتمدا بذلك على القاعدة العلمية التي بناها، وبذا يصبح لدينا ثقة مطلقة بخريجنا وبعاطائه، أينما توجه وحيثما عمل. كما أن اهتمام كليات التربية الرياضية بالبحث العلمي، واحد من أهداف الجودة الشاملة وجزء مهم من رسالتها. ولا يمكن تطوير هذه الجانب الرياضي إلا بتظافر الجهات الحكومية وتعاونها، ويمكن أن تكون هذه الجهات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الاخرى التي تعنيها الجودة الشاملة ويعنيها البحث في الجوانب الرياضية متمثلة في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، والمجلس الاعلى للشباب، واللجنة الاولومبية، والاتحادات الرياضية، ومراكز الشباب، والشركات. كل هذه المؤسسات الحكومية منها والخاصة يعنيها البحث العلمي في الجانب الرياضي ويعنيها ايضا نظام الجودة الشاملة الذي أصبح نظاما عالميا متطورا تسعى دول العالم بجميع مؤسساتها لتطبيقه لما له من أهمية بالغة على المؤسسات من جهة وفي المجتمع من جهة اخرى. والبحث العلمي في كليات التربية الرياضية ليس بالمستوى المطلوب، فالبحث يجب ان يمتد لجوانب عديدة تهم الصحة العامة للمواطن والجوانب التربوية والاجتماعية والجوانب التي تهتم بتطوير الانجازات الرياضية الاردنية التي ما زالت هي الاخرى بأشد الحاجة الى هذه الدراسات.

أهداف الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية

1- الاخذ بنظام الجودة الشاملة باعتباره واجبًا وطنيًا، في اتقان وتحسين أداء العاملين في الكليات باعتباره سمة أساسية من سمات العصر.

2- العمل على تطوير روح العمل الجماعي داخل الكلية الواحدة، لغرض الاستفادة من خبرات وامكانات العاملين في

الكلية الواحدة، إن كان ذلك على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية او الادارية او الفنية.

3- الاهتمام الجدي بمستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية والادارية، من خلال المتابعة الدائمة لهم ووضع برامج تدريبية مستمرة لتأهيلهم، وخاصة الجديد منهم. كي تزداد درجة الثقة بهم داخل الكلية الواحدة لتحقيق مستوى الجودة المطلوبة.

4- متابعة المشكلات التعليمية في الميدان، ودراستها وتحليلها بالطرق العليمة الصحيحة، ووضع اقتراحات وتوصيات لحلها، ومتابعة تنفيذها داخل الكلية الواحدة، وربما بالاشتراك مع الكليات الاخرى، وخاصة أن هذه الكليات فيها جانب ميداني وعملي كبير ومهم.

5- متابعة الخريج في الميدان، وضرورة التواصل معه من خلال الجهات التي تعمل فيها حكومية كانت أم خاصة، لغرض تزويده بما هو جديد في نظام الجودة الشاملة وتطبيقه في مؤسسته.

6- الاهتمام بشكاوى الطلبة وأولياء أمورهم داخل الكلية الواحدة، ومتابعة تلك الشكاوى للاقلال منها، بل حلها إن أمكن، والوفاء لطلبة وجعلهم في حالة من الرضى دون أن يكون ذلك على حسابالجودة التي تعتمدها الكلية في نظامها التعليمي

7- التزام كليات التربية الرياضية برفع درجة الوعي لدى الطلبة وأولياء أمورهم بالمفاهيم الجديدة التي تتبعها الكليات، لغرض تحسين وتطوير منتجها، وهو الطالب، وابراز الالتزام بنظام الجودة الشاملة ، وجعلها كنمط تطبيقي شامل باعتبارها قيمة مهارية وتطبيقية، واعتبارها شعارا يدخل في عمق واقعنا وليس شعارا بعيدا عن الواقع.

8- ضرورة خلق الثقة بأنفسنا وبقدرتنا على مواجهة تحديات الانفتاح العالمي، وأن نفخر بقدرات بعضنا وخبراتنا في كليات التربية الرياضية، ولا ننهمك كثيراً لملء قاعاتنا بسماع خبير معجب بسذاجتنا، فنحن أقدر منه على معرفة واقعنا وظروفنا، لا بل ربما يكون بعضنا أكثر خبرة ومعرفة منه.

9- ضرورة معرفة كليات التربية الرياضية والعاملين فيها لأهمية الجودة في هذا العالم الذي يسوده منطق العولمة، والجودة أساس مهم للنجاح في عملنا في هذا الواقع الذي تفرضه ظروف المنافسة وليس في داخل البلد الواحد بل في العالم بأسره، والسوق العالمي أصبح مفتوحاً للأقوى والأكثر معرفة، وهذا يفرض علينا جهودًا مميزة للحصول على مخرجات تعليمية وثقافية ذات جودة عالية.

10- وصول كليات التربية الرياضية إلى نتيجة مفادها بأن تطبيق مفهوم الجودة والتميز هو السبيل الوحيد الذي يضمن استمرارها ونموها، وان يكون لدى الكليات رؤية واضحة مستقبلية شاملة وهادفة، لذا أصبح واضحًا لدينا أن الهدف هو الجودة والتميز للحفاظ على المستقبل، وهذا يجبرنا على أن نبدأ بداية صحيحة لنشر ثقافة التميز التي لا زالت مفقودة داخل كلياتنا.

11- جودة البرامج والمناهج الأكاديمية التي تطرحها الكليات، مع وضع معايير لضمان تميز وجودة تلك البرامج والتخصصات، بحيث تكون قادرة على تزويد طلابنا بالمعرفة والمهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل المحلي والعربي والعالمي، وخاصة معرفة ما توصلت إليه تكنولوجيا الرياضة.

إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية

نشأة تاريخية

نشأت كلية التربية الرياضية في الجامعات الأردنية في أوقات متفاوتة، وبعض منها ظهرت بأسماء تختلف عن الأخرى، فمثلاً في الجامعة الأردنية نشأت كلية التربية الرياضية عام 1979، في وقت كان الأردن بأشد الحاجة لمنتجها.

وفي جامعة اليرموك أنشئت كلية التربية الرياضية عام 1993، إذ كانت قسمًا من أقسام كلية الآداب، وفي عام 1988 ألحق هذا القسم بكلية التربية والفنون، إلى أن أصبحت كلية مستقلة بذاتها.

وفي جامعة مؤتة أنشئت كلية علوم الرياضة عام 1993، بعد أن كانت قسمًا في كلية العلوم التربوية، إلى أن أصبحت كلية مستقلة بذاتها، باسم كلية علوم الرياضة.

في الجامعة الهاشمية أنشئت كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة عام 1998، على أن تبدأ باستقبال الطلبة في مطلع العام الجامعي 1999، وما زالت هذه الكليات قائمة حتى وقتنا الحالي.

تهدف هذه الكليات إلى المساهمة في تطوير الحركة الرياضية الأردنية، من خلال إعداد الكوادر البشرية العاملة في التدريس والتدريب والتاهيل، والدراسات والبحوث، إضافة إلى تعميق المفاهيم الحديثة حول مهنة التربية الرياضية، والدعوة لممارستها، لما لها من أهمية بالغة في صحة الفرد. كما تحرص هذه الكليات على بناء العلاقات الطيبة مع قطاعات المجتمع المختلفة من خلال الخدمات التي تقدمها بعض الكليات إلى المجتمعه المحلي، ومع المؤسسات الشبابية والرياضية العربية منها والدولية من خلال تبادل الخبرات والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

لقد تطورت إمكانات وقدرات بعض هذه الكليات وفتحت برامج جديدة مثل الماجستير والدكتوراه، كما هو في كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية، والماجستير في كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك، وزاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية ووصل في بعضها إلى أكثر من ثلاثين عضواً، وتوسعت بعضها في منشآتها ومختبراتها وساحاتها الخارجية، وبمواصفات ومقاييس عالمية معروفة، وفي بعضها الآخر تم إلغاء بعض أقسامها لظروف فنية وعدم قدرتها على تخريج منتج يلبي حاجة السوق المحلي.

لقد كان للباحث فرصة تعرّف هذه الكليات بصورة عميقة من خلال قضاء إجازة التفرغ العلمي فيها، حيث درّس عام 2001 في كلية علوم الرياضة بجامعة مؤتة، وفي عام 2007 درّس في كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك، إضافة إلى إطلاعه المباشر من خلال الزيارات الشخصية والمشاهدة الميدانية على محتويات كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة في الجامعة الهاشمية، وهنا لا بد من الإشارة إلى ان إمكانات وقدرات هذه الكليات ما زالت ضعيفة ولم تتمكن من نشوئها حتى وقتنا الحالي من تطوير ذاتها لا من الجانب الإنشائي ولا من جانب الكادر الأكاديمي إلا في حالات نادرة.

وإذا بقيت أعداد الطلبة في هذه الكليات في كل عام من 500–650 طالب وطالبة، وهذه الأعداد ليست قليلة بالنسبة لنا في الأردن، فإن الكليات بحاجة إلى كادر علمي متطور ومتخرج من جامعات عربية وعالمية مشهود لها بقدراتها وإمكاناتها، كما أن هذه الأعداد بحاجة إلى مختبرات فسيولوجية وتشريحية وحركية ونفسية لزيادة المعرفة والبحث العلمي وخاصة لطلبة الدراسات العليا من جهة وأعضاء الهيئة التدريسية من جهة أخرى، كما تحتاج هذه الأعداد إلى مكتبة تفيض بالمراجع العلمية الحديثة منها والقديمة، مزودة بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الرياضة، هذه الإمكانات حقيقة لا تتوافر إلا في كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية، وهذا ما أشارت إليه شيرين أبو الهيجاء في رسالة الدكتوراه بصورة شبه متكاملة؛ حيث تخصص الكلية في كل عام قرابة الثمانين ألف دينار لتحديث ما تم ذكره وخاصة الجانب المتعلق في تكنولوجيا الرياضة والأجهزة الفسيولوجية المختلفة التي تكشف دقائق الأمور في بدن الرياضي. ومن خلال معرفتي وسؤالي الشخصي لعمداء هذه الكليات عن موازناتهم السنوية فقد قال بعضهم إن هذه الموازنات عبارة عن بضعة آلاف من الدنانير لا تكفي حتى لشراء الأدوات الخفيفة لمتطلبات المحاضرات، فالموازنات ضعيفة وغير كافية لتحقيق طموحات إدارتها، وكليات بلا موازنة لشراء وبناء مستلزمات تبقى عاجزة عن تخريج طلبة لديهم الكفاءة اللازمة لتحمل المسؤولية بعد التخرج، كما أن المناهج الدراسية في كليات التربية الرياضية ما زالت مناهج تقليدية. نادراً ما تضيف شيئاً أو تحذف شيئاً من خططها رغم المطالبة السنوية بضرورة تحديث هذه المناهج.

ومن خلال متابعة خريجنا داخل المدارس والمؤسسات الرياضية الأخرى وسؤال الباحث عن قدرات هؤلاء وإمكاناتهم وخاصة الميدانية منها فقد أشار الكثير من مديري المدارس إلى ضعف في شخصية الخريج وضعف في قدراته الميدانية وعدم سيطرته على طلابه خلال الدرس، لكن كما أشار بعضهم إلى أن هؤلاء يتغيرون باستمرار نحو الاحسن من حين لآخر، وخاصة عند الذين يتعاملون بتخصصاتهم بجد واهتمام.

يعمل في كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية 36 مدرساً منهم 30 دكتور و6 ماجستير، وعدد الطلبة فيها من البكالوريوس والماجستير والدكتوراه 873 طالباً وطالبة، وبهذا تكون النسبة (1–24) والنسبة العالمية تقدر (1–12) وربما تمتد إلى (1–15).

أما كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك فيعمل فيها 29 مدرساً، منهم 23 دكتوراه و6 ماجستير، وعدد الطلبة فيها البكالوريوس والماجستير 806 طالباً وطالبة، وبهذا تكون النسبة (1–27) تقريباً وهي نسبة تفوق المعايير الدولية التي أشرنا إليها.

أما كلية التربية الرياضية في جامعة مؤتة، فيعمل فيها 23 مدرساً منهم 17 دكتور و6 ماجستيرن وعدد الطلبة فيها 1284 طالباً وطالبة، وبهذا تكون النسبة (1–56) وهي نسبة تفوق بكثير كل المعايير الدولية المشار إليها.

وأما كلية التربية الرياضية في الجامعة الهاشمية، فيعمل فيها 32 مدرساً منهم 21 دكتور و6 ماجستير، وعدد الطلبة الحالي بعد أن تم تجميد قسم التأهيل 400 طالباً وطالبة، وبهذا ستكون النسبة طبقاً للعدد الحالي وهي 400 طالب من (1–13)، وهي نسبة معقولة وطبقًا للمعايير الدولية التي أشرنا إليها، لكن هذه النسبة بعد تجميد قسم التأهيل من الكلية، وإلغاء قسم التربية البدنية، ولو بقيت الكلية على حالها قبل التجميد والإلغاء لتجاوز هذا العدد المعايير الدولية المعمول بها بكثير.

فالمشكلة لا تكمن في إنشاء كلية رياضة هنا وهناك، ربما تبدأ بصورة ضعيفة ولكن يجب أن لا يستمر هذا الضعف، وهذا ما هو موجود في بعض كليات التربية الرياضية، فالتحسين والتطوير والتحديث يجب أن يكون دائماً ومستمرًا لأن هذه الاستمرارية بالتطور والتحسين هي الجودة الشاملة بذاتها ولضمان تطبيقها في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية يجب أن تنطلق من واقع هذه الكليات، وضرورة الإيمان بفلسفة إدارة الجودة الشاملة، وليس تطبيقها من أجل

الحصول على شهادات من مؤسسات أو منظمات دولية كالأيزو مثلاً ISO، ولا شك في أن الحصول على مثل هذه الشهادة يعزز روح المنافسة ويعطيها سمعة طيبة لكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن تطبيق الجودة الشاملة والتحسين المستمر في هذه الكليات.

لكن هل كليات التربية الرياضية أو أي واحدة منها لديها برنامج لإدارة الجودة الشاملة؟ ربما تكون موجودة على الورق لكنها غير مطبقة وغير مفعلة، لكن من خلال معرفتي واطلاعي بصورة مباشرة على كليات التربية الرياضية فليس هناك برنامج واضح تعمل على تطبيقه أي كلية من هذه الكليات، وما هو موجود عبارة عن ممارسات تقليدية اعتيادية عرفناها منذ زمن، وقد حاولت وما زالت تحاول كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية تطبيق نظام الجودة الشاملة لكنها ما زالت تسير بخطى ضيقة وهي بحاجة لدفعها للأمام بقوة أكبر.

لكن من أين نبدأ في كليات التربية الرياضية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

هل نبدأ بالحصول على الشهادة الدولية؟ أم نبدأ بتطبيق برنامج الجودة الشاملة، الذي ما زال غير موجود حتى في جامعاتنا الأردنية؟ وإن وجد فهو على مستوى ضيق جداً، لذلك لا بد من العمل منذ الآن على وضع برنامج للجودة الشاملة والعمل على تطبيقه في الكليات المذكورة؛ لأن تطبيق مثل هذا البرنامج أو النظام سيخلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة التي نفتقدها داخل الكلية الواحدة، من خلال التركيز على عضو الهيئة التدريسية والطالب والإداري باعتبار أن الجودة هي مشاركة الجميع في عملية البناء والتطوير.

ويقول الدكتور محمد العزاوي في محاضرة له عن إدارة الجودة الشاملة إن الدراسات الاستطلاعية أثبتت أن مواصفات (ISO 9000)[1] وشهادات ضمان الجودة الشاملة هي الأرضية التي تمكن المنظمات أن تستند إليها للبدء بتطبيق برامج لإدارة الجودة الشاملة، وهذا ربما ينطبق على كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية، كي تضفي الصفة الرسمية على نظام الجودة في الكلية الواحدة والحصول على شهادة الجودة، وهذا بدوره سيؤدي إلى الحصول على فوائد علمية كبيرة للكلية الواحدة، ولا يجوز استخدام أي نظام لتطبيق إدارة الجودة الشاملة ما لم يكن قائماً على مواصفات إدارة الجودة الشاملة العالمية التي تمنح شهادات الجودة، لأن إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية تعني الوصول بالأفراد العاملين بها ممثلين بأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين فيها إلى أعلى المستويات المعرفية على الصعيدين العملي والنظري لتلبي حاجات طلابنا كي يكونوا قادرين على العمل في السوق بكفاءة عالية ومستمرة بعد تخرجهم، لتحقيق هذا الأمر لا بد من توافر القدرات الكاملة لديها للتجاوب مع المتغيرات المتعددة، والتسارع في خطوات المعرفة وفي الهياكل التنظيمية والنمط القيادي، وكل هذا يأتي نتيجة استجابات لمتطلبات جديدة في سوق العمل، وحقيقة نحن في كليات التربية الرياضية بحاجة إلى التغيير الدائم لمواكبة متطلبات العصر. لكن التغيير يجب أن يكون مبرمجاً ومخططاً له وليس عشوائياً، لأنه ليس كل تغيير يعني التطوير، وكما قال ستيفن جورج في كتابه إدارة الجودة الشاملة والمترجم من قبل حسين حسنين وآخرين إن الجودة هي عبارة عن شيء يصبح شخصياً بشكل عميق، وهي التزام طريقة في الحياة للتعامل مع الآخرين، والجودة كما يقول ستيفن ليس بركة سباحة صغيرة، إنها محيط يجب الاستعداد للغوص فيه. لذا نقول إن الجودة تبدأ من القمة وتسير نحو القاعدة وليس العكس كما يعتقد البعض، وهذا ما تتبعه الجامعة الأردنية الآن، حيث بدأت تعرف أعضاء الهيئة التدريسية بمفهوم الجودة ومن ثم تتوجه هذه المفاهيم تدريجياً نحو القاعدة، وكلما انطلقنا من واقعنا وإمكانيات أفرادنا كان القبول لهذه الأفكار أكثر ارتياحاً، مما يزيدها انتشاراً وإيماناً بين الناس، لذلك القناعة والإيمان بالمفاهيم المطروحة للجودة أساس في نشرها، وليست كأنها حمل ثقيل علينا، حيث ما زال الكثير منا في كليات التربية الرياضية تحديداً غير مقتنع بما يطرح من مفاهيم للجودة الشاملة، هنا يأتي دور القيادات (العمداء) في كليات التربية الرياضية في نشر مفاهيم الجودة الشاملة من خلال الدراسات والندوات والمحاضرات على الأكاديميين والإداريين والفنيين، وكل من يعنيه البناء والتطوير داخل الكلية الواحدة، فالقيادة هي التي تمسك مفاتيح الباب وهي التي تقرع الجرس في عملية التغيير والتحسين، ثم العمل على التنفيذ والمراقبة الدائمة، للبقاء على نهج متصاعد نحو البناء، فالقائد له أهدافه ومقاييسه للنجاح للوصول إلى حالة الجودة.

يجب أن لا يكون همّ كليات التربية الرياضية هو الحصول على شهادات دولية للجودة، لا شك في أنها تعطينا ميزة تنافسية في السوق وسيكون لخريجينا الأولوية في سوق العمل وخاصة عند القطاع الخاص، الذي لا يعنيه إلا السمعة الطيبة إعلاميًا، لكن هذه الشهادة لا يمكن أن تكون بديلة عن التحسين الدائم والمستمر، بمعنى أنه ليس إذا أخذنا شهادة

([1])ISO 9000, Quality management eut system, fundament also and vocabulary 2000.

الجودة الشاملة الدولية من أي منظمة دولية كالأيزو مثلاُ أن نتوقف عن التغير والتحسين، لا بل يجب استغلال قدرات الجميع في الكليات والعمل على تطبيق البرامج بدقة متناهية.

لذلك إذا أرادت كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية أن تستمر في عملية البناء والتطوير والازدهار وأن تكون مهيأة في أي وقت كان للحصول على شهادة الجودة الشاملة الدولية، أن تعمل الآتي:

- توفير نظام رسمي للجودة الشاملة داخل كل كلية من كليات التربية الرياضية متمثلاً بتطبيق مواصفات أنظمة ضمان الجودة الشاملة لخلق حالة من الاستقرار داخل الكليات، ومن الممكن استخدام مواصفات الأيزو أو أي مواصفات أخرى من شهادات الجودة الجامعية كأداة أو وسيلة للوصول إلى إدارة الجودة الشاملة.
- إيمان واقتناع عمداء كليات التربية الرياضية وقياداتها بالجودة الشاملة، واعتمادها كمنهج عمل، مع وضع سياسة واضحة للجودة وتحديد الصلاحيات والمسؤولية لجميع العاملين في الكليات وخاصة من لهم علاقة مباشرة بالجودة الشاملة.
- اختيار الكوادر العلمية والإدارية والفنية ووضعها في الأماكن المناسبة دون الاعتماد على الاقليمية والعشائرية والطائفية في التعيين على حساب الجودة، واعتماد مصلحة الكليات وطلابها والعاملين فيها هي الأساس في هذا الموضوع.
- توفير المرافق والمنشآت الخاصة في الكليات، متمثلة في مكاتب أعضاء الهيئة التدريسية والصالات المفتوحة منها والمغلقة والقاعات التدريسية ومطابقتها للمواصفات الدولية ووضعها في أماكن صحية ومريحة لضمان سلامة مستخدميها، إضافة إلى المختبرات العلمية الخاصة بالتحليل الحركي والفسيولوجي والنفسي والتشريحي.
- اختيار إدارة خاصة داخل كل كلية تهتم بشؤون الجودة الشاملة، وتوفير الاحتياجات الفنية منها والمادية، إضافة إلى السكرتارية الخاصة لهذا الغرض، وذلك لتوثيق المدخلات والمخرجات للعملية التعلمية وقدرتها على تقبل أي تغيير فيها يخدم العملية التعليمية.
- تعليم وتدريب العاملين في إدارة الجودة الشاملة على التقنيات الحديثة وكيفية التعامل معها، مع توفير مصادر للتعليم تفي باحتياجات الخطط الدراسية وجعلهم يتعايشون مع مجتمع العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- إعادة النظر بطريقة ونظام قبول طلبة كليات التربية الرياضية من القبول الموحد للجامعات الأردنية، لأنه مهما كان الكادر التعليمي متطوراً ومتميزاً بقدراته العلمية ستكون مخرجاتهم غير مرضية، لأن القبول تم بطريقة غير صحيحة، وهذا ما نعاني منه في وقتنا الحالي ومنذ أكثر من ثمانية عشر عامًا.
- عدم السماح بإنشاء كليات أو أقسام داخل كليات بمستويات ضعيفة تساعد على تشويه سمعة الكلية والجامعة وخاصة أن هناك تسارعًا كبيراً لدى بعض الكليات والجامعات في فتح برامج وأقسام جديدة دون دراسات معمقة، وأصبح لدى بعضهم نوع من التقليد غير المبرر أكثر مما هو ضرورة ملحة.
- تحديد المشكلات الأساسية والأكثر خطورة على عملية التدريس والعمل على حلها، من خلال وضع خطة كاملة لتذليل تلك المشكلات دون أن ندعها تتعمق في عملنا الأكاديمي، من خلال تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية وخاصة من هم في رتبة الأستاذية، لأن بعضًا منهم ترك البحث والكتابة بعد ترقيته.

قياس جودة التعليم في كليات التربية الرياضية

- مع نهاية كل عام دراسي لا بد من العمل على إيجاد صيغة تقييميه لانجازات الكلية على مدار عام دراسي ، وهذا لا يعني أن لا يقوم العميد ومعه مساعدوه بتقييم نشاط معين حصل خلال العام، مثلاً تقييم عمل المؤتمر الرياضي بعد الانتهاء، لابد من الوقوف على محطات مختلفة لمعرفة مواقع الضعف ومواقع القوة التي رافقت عقد المؤتمر، إذا أردنا إجراء تقييم فعال لمسار الكلية عبر عام دراسي لا بد من وجود فريق لديه القدرة والرغبة لإجراء هذه المهمة، التي اعتبرها مهمة شاقة وخاصة أنه ليس هناك معايير واضحة أو معادلات حسابية يمكن استخدامها لمعرفة واقع الكلية بشكل عام، وإنما عبارة عن اجتهادات يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدة واستطلاع الآراء. ولكن لا بد من وجود صيغة خاصة لقياس جودة التعليم في كليات التربية الرياضية على غرار ما كنا نقوم به بعد نهاية كل فصل دراسي لكل عضو هيئة تدريس عن كيفية توزيع العلامات على الرموز المعتمدة في الجامعة الأردنية.

ولكن، ما مظاهر قياس الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية؟

- من الممكن قياس جودة أي شركة من خلال حجم أرباحها أو حجم خسارتها، لكن هل يمكن قياس جودة التعليم في كليات التربية الرياضية، أعتقد أن هذا الأمر مستحيل، حيث لا يمكن إيجاد معادلة ثابتة ومحددة يمكن اعتمادها في قياس نوعية التعليم في الكليات المذكورة، هذه حالة صعبة لا بل تكاد تكون معقدة، لأنه كما يقول سلامة طناش في محاضرته عن الجودة الشاملة: إن الجودة في التعليم العالي تشير إلى حاجات مختلفة لمجموعات مختلفة من الناس أو المؤسسات الاجتماعية أو الصناعية.

– هل اعتبار سمعة كليات التربية الرياضية هو انعكاس لنوعية التعليم الذي نقدمه لطلابنا؟ من خلال التجربة فإن السمعة لا تشكل مقياسًا موثوقاً به للحكم على نوعية التعليم في هذه الكليات، فمثلاً سمعة الجامعة الأردنية تفوق بقية الجامعات الأخرى، وأعتقد ان هذا لا يختلف عليه اثنان، وإذا خيرنا الطالب في أي جامعة تريد الدراسة لقال الأردنية بلا تردد، وهذا ينطبق حتى على أعضاء الهيئة التدريسية، لكن حينما يدخل الطالب الجامعة ربما لا يجد ما كان يسعى إليه، وبالمقابل ربما يكون هناك بعض الكليات حديثة النشأة خريجوها ذوو نوعية متميزة لكنها ليست من ضمن الكليات المعروفة للمجتمع، لذلك السمعة لا يمكن أن تكتسب مصداقية في الحكم أو قياس نوعية التعليم، بحيث يمكن أن يعمم، والعكس صحيح يمكن لإحدى الكليات ككلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية ذات السمعة المتميزة أن تحوي برامج ذات نوعية مبينة على مستويات متواضعة لا تفي بالغرض الذي نريد، فالسمعة ليست حكماً نهائياً.

– هل الموارد المالية المخصصة لكل كلية من موازنة الجامعة يمكن أن تكون سبباً في الحكم على نوعية التعليم؟ يرى أصحاب هذا الرأي أن الموارد المادية تعكس إلى حد كبير نوعية التعليم، بعض المؤسسات التعليمية تمتلك موارد مالية وبشرية ومادية كبيرة، لكن هل الحكم على هذه المؤسسات من خلال الوفرة المادية كافٍ، من خلال المشاهدة لا أعتقد أن وفرة المال يعطي حكمًا على جودة التعليم، لأنه ربما تكون برامجها لا تفي بالغرض، وربما يكون الطاقم التعليمي ليس بالمستوى المطلوب، فالدخول في عمق العملية التدريسية أفضل من البحث والنظر إلى القشور الخارجية.

ولكن إذا نظرنا إلى موازنة بعض كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية نرى أنها عبارة عن بضعة آلاف، وهذه الموازنة ربما تشكل عائقاً لعملية التدريس من خلال عدم توفر الاجهزة والأدوات اللازمة للعملية التدريسية لكنها ليست الأساس في ذلك. غير أنها في نفس الوقت مهمة ولا يمكن الاستغناء عنها إذا أردنا الوصول لحالة الجودة الشاملة.

– تحديد نوعية التعليم في كليات التربية الرياضية يكون من خلال مخرجاته المتمثل في نوعية خريجنا وجودة مهاراته التي اكستبها وتعلمها خلال سنوات دراسته، ومستوى أدئهم ومهاراتهم الميدانية عندما يلتحقون في مؤسسات المجتمع المختلفة، كوزارة التربية والتعليم، والقوات المسلحة، ومراكز الشباب والأندية، ومراكز اللياقة البدنية، في هذه المؤسسات وغيرها تظهر براعة ومهارة منتج كليات التربية الرياضية، فالميدان هو الذي يبرز الخريج المبدع من خلال عطائه للمؤسسة التي يعمل فيها ومساهمته في تغيير الصورة عنها نحو الأحسن.

– لذلك نقول إن قدرة كلية التربية الرياضية في إحداث التغيير المطلوب والأمثل لدى الطلبة وفي جوانب مختلفة، العملية منها والنظرية، وخاصة المرتبطة باهداف الكلية أرى أن هذا مقياس مهم في إصدار الحكم على كليات التربية الرياضية وحقيقة لا بد من ذكرها أنه ليس لدينا معادلة للحكم من خلالها على خريجنا، إلا من خلال المشاهدة، وربما امتحان الكفاءة الذي أصدرته وزارة التعليم العالي يساهم بقدر كبير في إبراز الأكفأ.

– يمكن أن ترعى كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية مؤتمراً سنوياً لإدارة الجودة الشاملة، ودعوة جامعات عربية وعالمية لهذا المؤتمر للتنوع الثقافي والعلمي بينها، ويمكن أن تتقدم كل كلية داخل الجامعة بورقة عمل عن تجربتها الخاصة بها، إن كان لديها برنامج لتطبيق الجودة الشاملة، وإن كان لديها أسلوب خاص بها في تقييم عملها.

– قدرة الكليات على إيجاد قنوات خاصة لخدمة المجتمع المحلي، ومساهمتها في نشر الوعي الرياضي من خلال المنشورات وإقامة الدورات التعليمية المختلفة على مدار العام، والدورات المتخصصة للعاملين في الحقل الرياضي ومساهمة أعضاء الهيئات التدريسية فيها في استغلال قدراتهم العلمية والعملية للارتقاء بالمستوى الرياضي الوطني على غرار ما تقوم به في وقتنا الحاضر كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية.

النتائج

1) نقص كبير في أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصة، حيث لا يتناسب عدد أعضاء الهيئة التدريسية مع أعداد الطلبة، وبعضها إن لم تكن جميعها لا تتناسب مع المواصفات العالمية.

2) عدم وجود مختبرات فسيولوجية وتشريحية وحركية ونفسية حديثة تتناسب مع مفهوم الجودة الشاملة، وذلك لغرض البحث العلمي.

3) نقص في المنشآت الرياضية المتمثلة في الساحات الرياضية المفتوحة والقاعات المغلقة والمدرجات التدريسية طبقاً للمواصفات العالمية.

4) ضعف الموارد المالية المخصصة لكليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، والموزنات التي توضع فقط لشراء بعض الأدوات الرياضية وسد بعض الحاجات الطارئة.

5) شكوى بعض الإدارات المدرسية والمؤسسات الرياضية من ضعف مستوى الخريجين، وخاصة الميدانية منها.

6) ضعف العلاقة والتعاون بين كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية في تطبيق نظام الجودة الشاملة، لا بل تكاد أن تكون هذه العلاقة معدومة.

التوصيات

– إغلاق كليات التربية الرياضية الموجودة في الجامعات: الأردنية، اليرموك، ومؤتة، والهاشمية، لعدم قدرتها على تطوير ذاتها وتحويلها إلى مدارس رياضية بإشراف وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع المجلس الأعلى للشباب واللجنة الأولمبية الأردنية، وجعلها مقراً تعليمياً ورياضياً لصناعة أبطال للمنتخبات الوطنية.

– إلحاق أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية العاملين في كليات المذكورة إلى كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية، ويكون التركيز على هذه الكلية باسم جديد (أكاديمية العلوم الرياضية)، بحيث تستوعب هذه الكلية في كل عام لا يقل عن 500 طالب وطالبة، يرافق ذلك التوسع في المنشآت وخاصة أن الكلية على مساحة أرض تصل إلى أكثر من تسعين دونماً (90) ولديها القدرة بكادرها الجديد الذي انضم إلى الكلية على أن تستوعب هذا العدد من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية مع توفير التمويل اللازم للكلية لتتمكن من متابعة ما هو جديد في تكنولوجيا الرياضة وتكنولوجيا المعلومات. والقدرة على استخدام هذه التكنولوجيا في جميع البرامج لتتمكن من تطبيق برامج الجودة الشاملة.

– انفتاح الكلية على كليات التربية الرياضية إقليمياً وعالمياً وتبادل المعرفة والزيارات بينها من خلال لجنة تشكل داخل الكلية لمتابعة هذا الهدف الحيوي للكلية والجامعة بشكل عام، إضافة إلى الانفتاح على المؤسسات الرياضية الإقليمية والعالمية المتمثل في اللجان الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية العالمية، لتبادل المعرفة بينها وتوظيفها لخدمة الدارسين (منتجنا).

– إذا لم تتحقق هذه التوصيات المشار إليها عاليًا وبقيت الكليات كل في جامعتها، أوصي بما يلي:

– وجود معايير خاصة في كليات التربية الرياضية تظهر مدى التزام الكلية الواحدة في تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة، ومدى تحقيق الأهداف التي وضعت ومعرفة المهارات والخبرات التي تعلمها الخريج لإعطاء تقويم سليم لها.

– تحديث المناهج والبرامج التدريسية للدكتوراه والماجستير والبكالوريوس مع نهاية كل عام دراسي، وإصلاح ما هو غير صالح ليتماشى مع جودة ونوعية مخرجاتنا.

– اختيار فريق خاص داخل الكلية الواحدة يتمتع بكفاءة عالية لتطبيق القواعد الأساسية للجودة الشاملة، مع إجراء تقييم مرحلي مستمر لكل العمليات التعليمية. ومن الممكن اختيار فريق خاص مع الكليات الأربع تتمتع بكفاءة عالية ونزاهة مطلقة لمتابعة عملية التقييم النهائي مع نهائة كل عام دراسي، وإعطائه صلاحية كاملة في إظهار جوانب الضعف والقوة في كل كلية، ومدى تطبيقها لقواعد ومبادئ الجودة الشاملة وتهيئتها لخضوعها للمواصفات الدولية في أي وقت.

– ضرورة مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والطلبة في مناقشة الصعوبات والعوائق التي تعترض العملية التدريسية أثناء تطبيق الجودة الشاملة؛ لمعرفة إمكانية قيام الكلية بترجمة احتياجات ورغبات وتوقعات الدارسين في جميع البرامج التي توفرها الكلية؛ بهدف تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع المحلي حاضراً ومستقبلاً.

– إعادة النظر في أسس قبول الطلبة في كليات التربية الرياضية واستثنائهم من قائمة القبول الموحد الصادرة عن وزارة التعليم العالي والاعتماد على عاملين في الاختيار إحداهما عملي والآخر نظري، هما:

أ. اختيار الطلبة الذين يمتلكون مواهب وقدرات بدنية مميزة من خلال إجراء فحص القدرات (اللياقة البدنية) إضافة إلى نوع اللعبة التي يمارسها، ويكون لهذا الاختبار نسبة 50% أو ما يعادلها.

ب. الاعتماد على معدل الثانوية العامة (التوجيهي) بحيث يحق للطالب أن يتقدم بطلب حتى لو كان معدله بالتوجيهي 50 ويكون لهذا المعدل نسبة 50%، وهذا الأسلوب سيعطي مجالاً لاحتضان أكبر عدد ممكن من الطلبة الذين يملكون القدرة البدنية والتميز والإبداع لمواصلة رعايتهم داخل الكلية الواحدة، كما يحقق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلبة وتخصصاتهم. علماً بأن الكليات لا تستوفي أعدادها المطلوبة في كل عام لأن الإقبال عليها أصبح قليلاً والنزول بالمعدل هو الأساس لاكتفاء الأعداد اللازمة للكليات.

– توفير التمويل اللازم للكليات لتتمكن من مواكبة ما هو جديد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الرياضة والقدرة على استخدامها في البرامج التعليمية والتقويمية، لتتمكن من إجراء الصيانة الدائمة للصالات والاجهزة والأدوات المستخدمة.

– التوسع في إنشاء صالات مغلقة وساحات مفتوحة طبقاً للمواصفات الدولية، لتخفيف الضغط الحاصل على الصالات الموجودة والتي لا تفي بالغرض، وخاصة أن هناك توسعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة المقبولين في كل عام.

– وضع موازنة خاصة للبحث العلمي لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على البحث، والمشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية وخاصة الدولية منها، لما له من تأثير إيجابي في الباحث وفي سمعة الكلية والجامعة والدولة.

– الاعتماد على سياسة الإيفاد للدراسة في الخارج

بالاعتماد على الكفاءة والتنافس في عملية اختيار الموفد لجامعات ذات سمعة علمية مميزة؛ وذلك للحفاظ على استمرارية عمل الكلية مستقبلاً والاطمئنان على تطويرها وقدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، إضافة إلى تعيين أعضاء هيئة تدريسية ممن تخرجوا من جامعات عربية وعالمية مشهود لها بالتميز، طبقاً لحاجة الكلية الواحدة، والابتعاد عن الأساليب غير المشروعة في التعيين، لضمان جودة التعليم.

- اختيار لجنة خاصة برئاسة عميد الكية أو نائبه لمتابعة شؤون الخريجين وعقد دورات خاصة لهم داخل الكلية واطلاعهم على ما هو جديد في تخصصاتهم لاستخدامها في المواقع التي يعملون فيها، لا بل من الممكن الاستفادة من ملاحظاتهم والمشكلات التي تواجههم في مواقع عملهم كي تساهم الكلية معهم في حلها من خلال الدراسة والبحث، وخاصة أن عمل خريجينا يكون النسبة العظمى منهم ميدانياً.

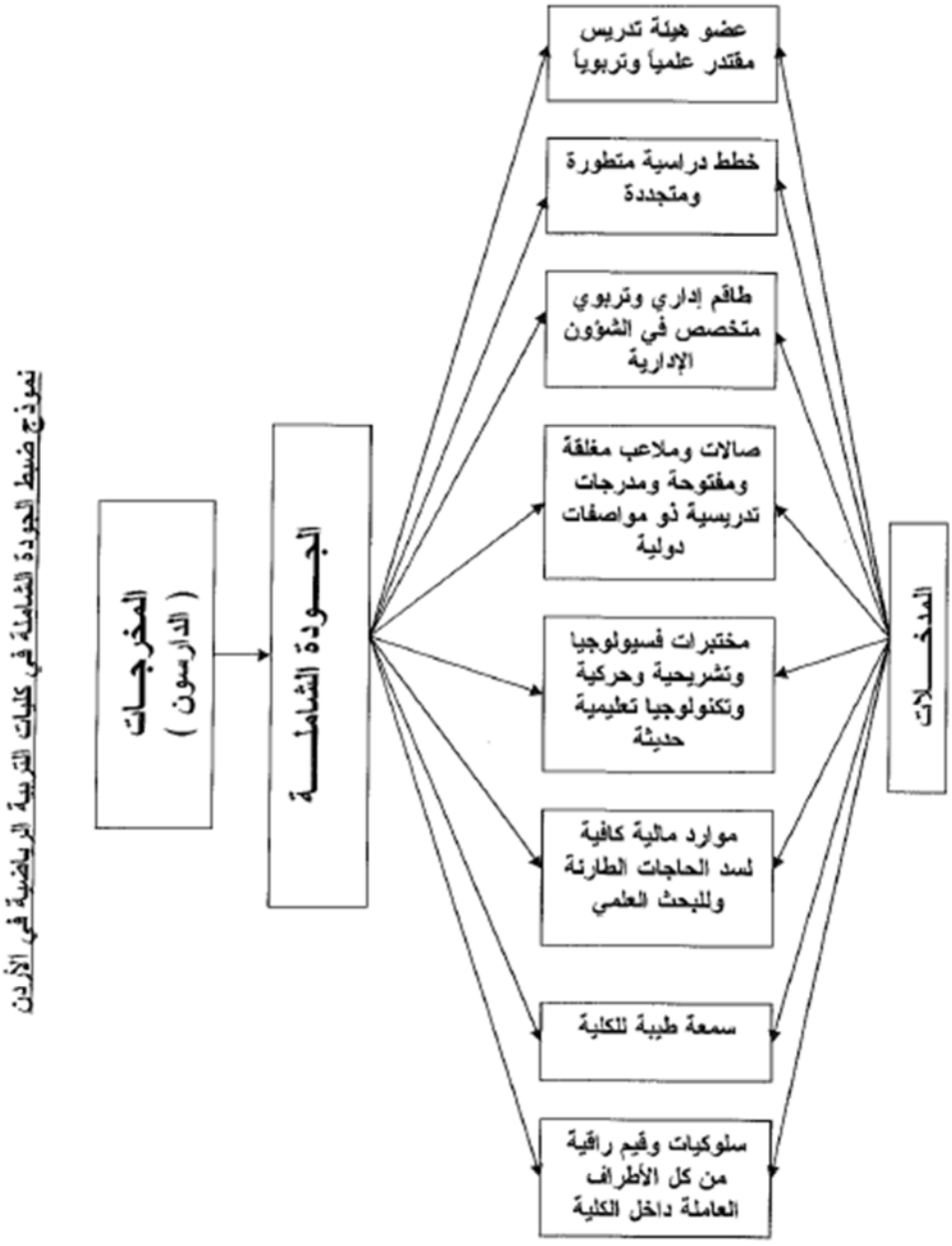

المراجع

اتحاد الجامعات العربية، جمعية كليات وأقسام معاهد التربية الرياضية العربية، النشأة والتأسيس، 1955.

الأمانة العامة لكليات التربية الرياضية في الوطن العربي، دليل كليات وأقسام معاهد التربية الرياضية في الوطن العربي، عمان، 2003.

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الأمانة العامة، مشروع سيناريوهات الأردن، 2020، عمان، كانون الثاني، 2003.

الجمعية الأردنية للجودة، العدد السادس عشر، أيلول، 2003.

الجمعية الأردنية للجودة، النظام الأساسي، 2001.

الجامعة الهاشمية، منشورات كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة.

اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

جريدة العرب اليوم الأردنية 2007/2/12.

جريدة الرأي الأردنية 29/آذار/2007 العدد 13327.

جريدة الرأي الأردنية 19/نيسان/2007 العدد 13348.

جريدة الرأي الأردنية 8/أيار/2007 العدد 13367.

جريدة الرأي الأردنية 17/أيار/2007 العدد 13366.

جريدة الرأي الأردنية 6/حزيران/2007 العدد 13396.

جريدة الرأي الأردنية 22/آب/2007 العدد 13373.

سلامة يوسف طناش، إدارة الجودة، محاضرة غير منشورة.

ستيفن جورج وآخرون، ترجمة حسين حسنين، إدارة الجودة الشاملة، الاستراتيجيات والآليات المجربة في أكثر الشركات الناجحة، دار البشر، 1998، ط1.

شيرين أحمد أبو الهيجاء، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006.

كمال الربضي، فائق أبو حليمة، هاشم الكيلاني، الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية، محاضرة غير منشورة، 2006.

محفوظ أبو جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ط1.

محمد العزاوي، إدارة الجوة الشاملة، محاضرة غير منشورة.

منشورات الجامعة الأردنية، كليات التربية الرياضية، 2006–2007.

هارفرد بيزنس رفيو، ترجمة هشام عبد الله، القيادة الإدارية، دار البشر، 1996.

وزارة التربية والتعليم العالي، السياسة اللازمة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، منشورات الوزارة.

www.Higher edu-LY1 quality- control/quality-control-3htm.

Janet A-Brown- The Health care Quality hand book, 2005-2006.

The Concept of Total Quality Management in the Faculty of Physical Education in the Hashemite Kingdom of Jordan

Kamal Jamil Al-Rabadi*

ABSTRACT

The aim of this study was to focus on the concept of Total Quality Management in the Faculty of Physical Education at the Universities of Jordan, which plays an important and essential role in the development and improvement of the level of education among these faculties. A comprehensive analysis of the elements of these faculties and their integrated availability has been done in order to elevate the outputs. The research included the sports facilities, laboratories, number of faculty members their levels and curricula, and through the analysis of these determinants, the researcher concluded that there are significant weaknesses in them except for the Faculty of Physical Education in the University of Jordan, which was characterized by all other colleges to provide scientific staff, sports facilities with international standards to some extent and the physiological and motor laboratories which also needs to develop and modernize.

Furthermore, the methods used are still traditional and non-follow-up of what is modern in the world. The researcher recommended the closure of the colleges of Physical Education in the following universities in Jordan: Yarmouk, Muta and Hashmite universities and attach them to the Faculty of Physical Education in the University of Jordan. Moreover, it is necessary to open up the Faculties of Physical Education regionally and globally for the exchange of knowledge and experience.

As the study also recommended that it is necessarily to re-test the physical abilities and to consider it as an important part in the selection of faculty students; this calls for an exception for the Faculty of Physical Education from the list of Admission. The researcher also recommended the need of choosing a special team within the faculty that is capable to apply the principle rules of Total Quality Management and continuously evaluate the entire educational operations for the faculty.

Keywords: Total Quality Management, Physical Education, Sports Facilities**.**

* The University of Jordan. Received on 16/3/2010 and Accepted for Publication on 1/5/2011.